



Distr.: General
3 March 2010

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



Arabic
Original: English

UNEP

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة



اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة
المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات
آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية
مؤتمر الأطراف
الاجتماع الخامس
جنيف، ٢٠-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١
البند ٥ (و) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل متصلة بتنفيذ الاتفاقية: المساعدة التقنية

مشروع الخطة الاستراتيجية لتعزيز قدرة الأطراف على تقديم ردود الاستيراد وإخطارات الإجراءات التنظيمية النهائية بشأن المواد الكيميائية الصناعية

مذكرة من الأمانة

١ - طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، في مقرره ا ر - ٩/٤، بشأن تقديم المساعدة التقنية على الصعيدين الوطني والإقليمي، من الأمانة أن تدعم، رهناً بالموارد المتاحة، الأنشطة التي اقترحتها الأمانة في برنامجها لتقديم المساعدة التقنية على الصعيدين الإقليمي والوطني للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١، الذي شمل اقتراحاً يرمي إلى "وضع برنامج موجه لمعالجة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الصناعية يركز على البنية التحتية القانونية والتنظيمية والإدارية والإطار اللازم لدعم البرامج الوطنية المتعددة القطاعات لإدارة المواد الكيميائية الصناعية". كما طلب من الأمانة أن تركز أنشطتها في مجال المساعدة التقنية على المسائل والاحتياجات التي تحددها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأطراف في مجال استيفاء الاشتراطات الواردة في الفقرة ٢ من المادة ١٠ من الاتفاقية.

٢ - ووفقاً لمقرر ا ر - ٩/٤، أعدت الأمانة مشروع خطة استراتيجية لتعزيز قدرة الأطراف في الاتفاقية على تقديم ردود الاستيراد وإخطارات الإجراءات التنظيمية النهائية للمواد الكيميائية الصناعية، ويرد المشروع في مرفق هذه المذكرة.

الإجراء الذي يمكن أن يتخذه مؤتمر الأطراف

٣ - قد يرغب مؤتمر الأطراف فيما يلي:

- (أ) أن ينظر في مشروع الخطة الاستراتيجية لتعزيز قدرة الأطراف على تقديم ردود الاستيراد وإخطارات الإجراءات التنظيمية النهائية للمواد الكيميائية الصناعية بموجب الاتفاقية، كجزء من تقديم المساعدة التقنية خلال فترة السنتين ٢٠١٢ - ٢٠١٣ وما بعدها، ويوافق عليها؛
- (ب) أن يدعو الأطراف وأصحاب المصلحة المهتمين الآخرين إلى تعزيز أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بالخطة الاستراتيجية وإلى المساهمة في تلك الأنشطة.

مشروع الخطة الاستراتيجية لتعزيز قدرة الأطراف على تقديم ردود الاستيراد وإخطارات الإجراءات التنظيمية النهائية للمواد الكيميائية الصناعية بموجب اتفاقية روتردام

أولاً - تحليل الأوضاع

ألف - المعلومات الأساسية والولاية

١ - تنشئ اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية آلية دولية لتنظيم التجارة في مبيدات الآفات والمواد الكيميائية الصناعية المدرجة في المرفق الثالث للاتفاقية. وتجعل الاتفاقية نقل تلك المواد الكيميائية مشروطاً بالموافقة المسبقة عن علم من الأطراف التي سيتم شحنها على أراضيها. وتسمح الاتفاقية أيضاً للأطراف بأن ترفض نقل المواد الكيميائية المدرجة في المرفق الثالث على أراضيها أو أن تحد منه، وذلك من خلال وثيقة تسمى "رد الاستيراد". وتعد "وثيقة توجيه قرارات" لكل من المواد الكيميائية من أجل توجيه الأطراف في اتخاذ قرار بشأن ما إن كانت ستسمح بنقل تلك المواد على أراضيها.

٢ - وتشمل الاتفاقية المواد الكيميائية التي حظرها الأطراف في الاتفاقية أو قيدها بشدة لأسباب صحية أو بيئية. ومن بين المواد الكيميائية الأربعين المدرجة بالفعل في المرفق الثالث، تعتبر ١١ منها مواد كيميائية صناعية. وإضافة إلى ذلك، أوصت لجنة استعراض المواد الكيميائية التابعة للاتفاقية بإدراج ثلاث مواد كيميائية صناعية أخرى في المرفق الثالث.

٣ - وتنص الفقرة ١ من المادة ٥ من الاتفاقية، في جملة أمور، على أن على كل طرف يعتمد "إجراءً تنظيمياً نهائياً" بحظر مادة كيميائية أو تقييدها بشدة "أن يخطر الأمانة كتابة بهذا الإجراء". وعلاوة على ذلك، تنص الفقرة ٢ من المادة ١٠ على أنه: "على كل طرف أن يرسل إلى الأمانة، في أسرع وقت ممكن، وعلى ألا يتجاوز ذلك تسعة أشهر من تاريخ إرسال وثيقة توجيه صنع القرارات المشار إليها في الفقرة ٣ من المادة ٧، رداً بشأن وارداته في المستقبل من المادة الكيميائية المعنية".

٤ - وعلى الرغم من بدء نفاذ الاتفاقية في عام ٢٠٠٤ والإدراج التدريجي للمواد الكيميائية الصناعية في مرفقها الثالث، يؤدي غياب البرامج التنظيمية للمواد الكيميائية الصناعية في العديد من البلدان النامية أو عدم كفاية تلك البرامج إلى عدم وجود أدوات للحماية الفعالة لصحة الإنسان وللبيئة من الآثار الضارة المحتملة للمواد الكيميائية الصناعية.

٥ - وفي ضوء هذا الوضع، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة، في مقرره ا ر - ٩/٤، مع التشديد على أهمية تحقيق تقديم المساعدة التقنية بصورة فعالة ومنسقة في مسائل مواضيعية مستهدفة، تنفيذ الأنشطة المبينة في برنامج اقتراحته الأمانة بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الصناعية. وطلب أيضاً إلى الأمانة أن تقوم، لدى تقديم المساعدة التقنية، بما يلي:

(أ) التركيز على المسائل والاحتياجات التي تحددها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

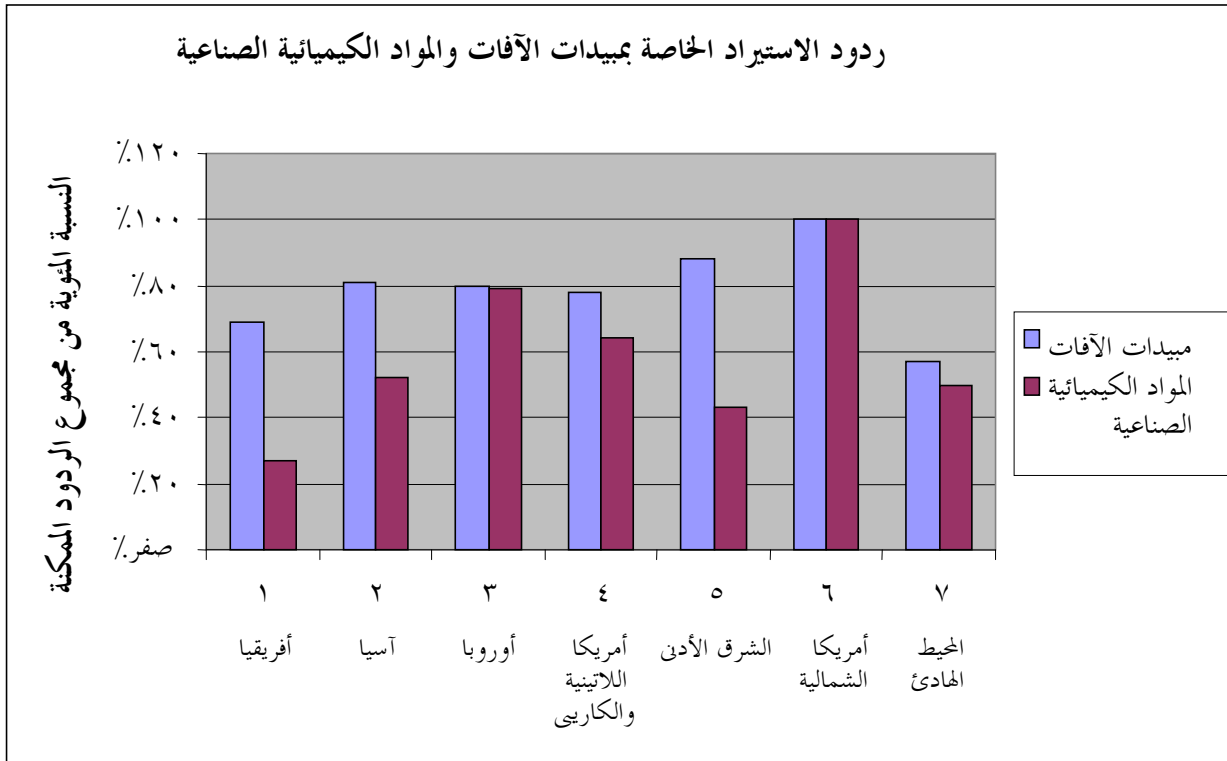
(ب) إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأطراف لاستيفاء الاشتراطات الواردة في الفقرة ٢ من المادة ١٠ من الاتفاقية.

باء - ردود الاستيراد والحاجة لإدارة المواد الكيميائية الصناعية

٦ - كما هو مشار إليه أعلاه، تقتضي الفقرة ٢ من المادة ١٠ من الاتفاقية من كل طرف أن يرسل إلى الأمانة رد استيراد بشأن كل من المواد الكيميائية المدرجة في المرفق الثالث للاتفاقية. وبين حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قدمت الأطراف إلى الأمانة ما مجموعه ٨٣٧ رد استيراد بشأن المواد الكيميائية الصناعية. ومن بين البلدان النامية في أفريقيا، قدم ٤٥ في المائة من البلدان رداً، شكلت ٢٧ في المائة من العدد الإجمالي للردود المقدمة. ويبين الشكل الأول النسبة المئوية للأطراف التي قدمت ردود استيراد من كل منطقة جغرافية.

الشكل الأول

النسبة المئوية للردود التي وردت من مجموع ردود الاستيراد الممكنة من كل منطقة



٧ - وفضلاً عن ذلك، كان هناك تفاوت كبير بين عدد ردود الاستيراد الخاصة بمبيدات الآفات وعدد ردود الاستيراد الخاصة بالمواد الكيميائية الصناعية، المقدمة من الأطراف في أفريقيا وآسيا والشرق الأدنى.

٨ - وخلال حلقات العمل الوطنية ودون الإقليمية المعنية بدراسة خطط التنفيذ، أشارت أطراف عديدة إلى أنها بحاجة إلى تحسين أطرها التنظيمية الوطنية بغية تحقيق أهداف الاتفاقية بشأن المواد الكيميائية الصناعية. وكان من بين الاحتياجات المحددة التي أوضحتها ما يلي:

(أ) التشريعات المتعلقة بإدارة السليمة للمواد الكيميائية الصناعية؛

(ب) أطر السياسات الوطنية الخاصة بالمواد الكيميائية والتنسيق الوطني؛

(ج) القدرة على إجراء تقييمات الأخطار والمخاطر؛

(د) عمليات اتخاذ القرارات بشأن إدارة المخاطر فيما يتعلق بـ مواد كيميائية مختارة؛

(هـ) زيادة وعي الجمهور بالمخاطر المحتملة التي تشكلها المواد الكيميائية الصناعية الخطرة وتزويده بالمعلومات عن تلك المخاطر.

٩ - وتمثل زيادة السلامة إلى الحد الأقصى والتقليل إلى الحد الأدنى من المخاطر التي تشكلها المواد الكيميائية الصناعية أمرين رئيسيين للتنمية المستدامة للبلدان ولنجاح صناعة المواد الكيميائية في جميع أنحاء العالم. وفي حين أن مبيدات الآفات تخضع للمراقبة من خلال العديد من المخططات الوطنية والإقليمية والدولية فإن تنظيم المواد الكيميائية الصناعية قد تَخَلَّفَ، وكنزيراً ما تواجه البلدان النامية بمحدودية القدرات والمعارف عندما يتعلق الأمر بتقييم وإدارة المخاطر التي تشكلها تلك المواد.

جيم - المشهد العالمي لإدارة المواد الكيميائية الصناعية

١٠ - يوجد حالياً نحو ٤٠ من البرامج والمبادرات الدولية الخاصة بالسلامة الكيميائية وإدارة المخاطر الكيميائية. وترد في الجدول ١ بعض الأمثلة.

الجدول ١

البرامج والمبادرات الخاصة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال

المنظمة الشريكة	الدور والأهداف	المبادرات الحالية	الصلة باتفاقية روتردام
١	اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة	معاهدة عالمية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة	خطط التنفيذ الوطنية تيسر الإدارة الأساسية للمواد الكيميائية، وبذلك تساهم في تنفيذ الاتفاقية وتعزيزه.
٢	فرع المواد الكيميائية التابع لشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة	يدعم بناء القدرات الوطنية في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورات حياتها	مبادئ توجيهية وصكوك قانونية واقتصادية
٣	الوكالة السويدية للمواد الكيميائية	تضطلع بأنشطة التعاون الإنمائي المتعلقة بإدارة السليمة للمواد الكيميائية في البلدان	تشجع الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات
٤	الوكالة الألمانية للتعاون التقني	تساعد البلدان على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية بشأن السلامة الكيميائية	التدريب في مجال السلامة الكيميائية يشمل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف باعتبارها أدوات ضرورية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية
٥	معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	لديه برنامج لتعزيز القدرات على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية	الأنشطة التدريبية تدعم تنفيذ الاتفاقية الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات

المنظمة الشريكة	الدور والأهداف	المبادرات الحالية	الصلة باتفاقية روتردام
٦ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	تعزز التنمية الصناعية المستدامة في البلدان	توليد ونشر المعرفة وتوفير الدعم التقني لتنفيذ المشاريع	مشاريع السلامة الكيميائية توفر التوجيه حول صياغة السياسات بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف
٧ منظمة الصحة العالمية	تضع أساساً علمياً للاستخدام الآمن للمواد الكيميائية، وتعزز القدرات والطاقت الوطنية على تقييم السلامة الكيميائية	تقيم المخاطر التي تشكلها المواد الكيميائية على صحة الإنسان وعلى البيئة. وتوحيد منهجيات تقييم المخاطر. وتقييم سلامة المواد الكيميائية الموجودة في الأغذية. والوقاية من السموم وإدارتها. وبناء القدرات اللازمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وإدارة الحوادث الكيميائية من حيث الصحة العمومية	التقييمات الكيميائية توفر المعلومات لتقييم المخاطر وإدارتها على الصعيد الوطني التدريب على تقييم وإدارة المخاطر التي تشكلها المواد الكيميائية الخاضعة لإجراء الموافقة المسبقة عن علم على الصحة البشرية مجموعة أدوات بشأن تقييم المخاطر على صحة الإنسان
٨ البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية	تعزيز التعاون والتنسيق في مجال السلامة الكيميائية	يسر وينسق الإجراءات الدولية الرامية إلى تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ بشأن إدارة المواد الكيميائية الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	يصوغ المواد التوجيهية بشأن مسائل السلامة الكيميائية التي اتفقت عليها جميع المنظمات المشاركة التسع، مع التركيز بصفة خاصة على مواد بناء القدرات من أجل دعم النهج الاستراتيجي. ويضع مجموعة أدوات لاتخاذ القرارات في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية (تشتمل على أدوات لإدارة المخاطر)
٩ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	يقدم الدعم لإدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في استراتيجيات التنمية الوطنية والحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية	تعزيز دور الوكالات البيئية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين	صوغ مواد توجيهية بشأن المسائل القانونية وغيرها من المسائل ذات الصلة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية
١٠ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	تحفز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية	برنامج إدارة المخاطر التجارية يدعم الجهود المبذولة لإدارة المخاطر التي تشكلها المواد الكيميائية والمواءمة أساليب تقييم المخاطر وأنشطة إدارة المخاطر	التدريب وصوغ مواد توجيهية بشأن إدارة المخاطر البيئية

المنظمة الشريكة	الدور والأهداف	المبادرات الحالية	الصلة باتفاقية روتردام
١١ منظمة العمل الدولية	تضمن مستويات العمل اللائقة من خلال التوصيات والاتفاقيات المتعلقة بالسلامة الكيميائية	وضع معايير دولية لسلامة بيئات العمل المنطوية على المواد الكيميائية	صوغ مواد توجيهية بشأن الإدارة الآمنة لبعض المواد الكيميائية الخاضعة لإجراء الموافقة المسبقة عن علم (مثل الاسبست)
١٢ المجلس الدولي للرابطات الكيميائية	الصناعة الكيميائية ملتزمة، من خلال المجلس الدولي للرابطات الكيميائية، بالإدارة الآمنة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها	يهدف إلى تنسيق تبادل المعلومات وتعزيز عملية طبقية لتقييم تقديرات المخاطر وإدارة المخاطر فيما يتعلق بالمواد الكيميائية في مجال التجارة	صاحب مصلحة رئيسي في مسائل السلامة الكيميائية وصنع القرارات بشأن المواد الكيميائية الخاضعة لإجراء الموافقة المسبقة عن علم على الصعيد الوطني
١٣ مركز القانون البيئي الدولي - برنامج المواد الكيميائية	يعمل على تعزيز واستخدام القانون الدولي والمؤسسات الدولية لحماية البيئة وتعزيز صحة الإنسان	يضطلع برنامج المواد الكيميائية بصوغ الأطر القانونية للمفاوضات التي تجرى في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات وتعزيز مشاركة الجمهور في تلك المفاوضات	يعمل على وضع تشريع متكامل بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص
١٤ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية	تدير اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة	يعمل على تعزيز التعاون الدولي بين الأطراف في تسخير الكيمياء للأغراض السلمية	أنشطة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا تعزز تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية
١٥ الشبكة الدولية للقضاء على مبيدات الآفات	شبكة عالمية من المنظمات المدافعة عن المصلحة العامة التي تتشارك في الالتزام بتحقيق مستقبل خال من المواد السامة لا يؤدي فيه إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها والتخلص منها إلى إلحاق الضرر بالناس أو بالبيئة	المشاريع الدولية تبني قدرات المنظمات غير الحكومية، وترفع الوعي بالمسائل الكيميائية، وتولد المعلومات عن المواد الكيميائية الموجودة في البيئة وفي المجتمعات المحلية، وتعزز نظم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية	التوعية فيما يتعلق بالالتزامات بموجب الاتفاقية، وأنشطة التدريب على رصد المواد الكيميائية وتقييمها
١٦ اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود	معاهدة عالمية من أجل الإدارة السليمة للنفايات الخطرة وسائر النفايات	تم وضع مبادئ توجيهية للإدارة السليمة بيئياً للنفايات الكيميائية، مثل الملوثات العضوية الثابتة ومادة الـ دي. دي. بي.	صوغ المواد القانونية والمبادئ التوجيهية يساهم في تنفيذ الاتفاقية ويعززه

١١ - وتشمل إدارة المواد الكيميائية الصناعية مجموعة واسعة من المواد الكيميائية الخطرة التي لا تدخل في نطاق الاتفاقية. ولذلك ينبغي، من أجل المساهمة في الإدارة الفعالة للمواد الكيميائية الصناعية، أن تدعم الاتفاقية وتعزز جهود المنظمات والمؤسسات الرائدة الأخرى التي اتخذت بالفعل خطوات لصوغ مواد وإقامة مشاريع وتقدم حالياً المساعدة التقنية بغرض تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على وضع أطر للإدارة السليمة للمواد الكيميائية الصناعية.

ثانياً - الرؤية

١٢ - يهدف تبادل المعلومات بين الأطراف في الاتفاقية إلى تحقيق هدف الاتفاقية المتمثل في حماية صحة الإنسان وحماية البيئة من مواد كيميائية خطيرة معينة. ولكي يتحقق الهدف من الاتفاقية، يجب أن تكون لدى الأطراف القدرة على تقديم ردود الاستيراد وإخطارات الإجراءات التنظيمية النهائية بشأن المواد الكيميائية المدرجة في الاتفاقية.

١٣ - ولذلك تتمثل رؤية الخطة الاستراتيجية للاتفاقية في الشراكة مع المؤسسات الدولية الأخرى لخلق الوسائل التي يمكن بها للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أن تعزز قدرتها على إدارة المواد الكيميائية الصناعية.

ثالثاً - الأهداف

١٤ - تركز الاستراتيجية على تعزيز قدرة الأطراف من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على تقييم المخاطر وإدارتها، وإعداد ردود الاستيراد وإرسالها، واتخاذ القرارات بشأن الإجراءات التنظيمية النهائية الخاصة بالمواد الكيميائية الصناعية الخطرة المدرجة بموجب الاتفاقية وفقاً لإجراء الموافقة المسبقة عن علم.

١٥ - والهدف من الاستراتيجية هو تزويد الأطراف بالقدرة على الاضطلاع بتقييمات الأخطار والمخاطر بشأن مواد كيميائية محددة، وعلى اتخاذ قرار، استناداً إلى نتائج هذه التقييمات، بشأن إجراءات إدارة المخاطر بغرض الحد من الخطر على صحة الإنسان وعلى البيئة. وهناك هدفان محددان ينبغي تحقيقهما كجزء من الهدف الشامل، وهما مبيان أدناه.

ألف - الهدف ١: المساهمة في إعداد مجموعة أدوات توفر للبلدان معلومات وعملية لتعزيز قدرتها على إدارة المواد الكيميائية الصناعية

١ - مجال التركيز

١٦ - يوجد العديد من المبادرات الرامية إلى دعم البلدان في وضع الأطر لإدارة المواد الكيميائية الصناعية. وتشمل هذه المبادرات إعداد أدوات تمكن البلدان من الاضطلاع بعمليات تقييم الأخطار والمخاطر واتخاذ قرارات إدارة المخاطر بشأن المواد الكيميائية الصناعية الخطرة، وتوفير المعلومات عن القدرات اللازمة للقيام بذلك. ولا يركز العديد من هذه الأنشطة على متطلبات الاتفاقية، بل يعنى بإدارة المواد الكيميائية الصناعية بصفة أعم.

١٧ - وتهدف الخطة الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون المنظم مع المبادرات القائمة وتمكين الأمانة من العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين لوضع مجموعة أدوات يمكن للبلدان استخدامها لتقييم أوضاعها

الوطنية ووضع أطر للإدارة السليمة للمواد الكيميائية الصناعية. وترد أدناه الغايات القابلة للقياس، بما في ذلك الاستراتيجيات وما يقابلها من الأدوار والمسؤوليات لتوجيه وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق هذا الهدف.

الغايات - ٢

١٨ - يتضمن الهدف ١ للخطة الاستراتيجية خمسة غايات، وهي مينة أدناه:

(أ) **التماسك الوطني:** الغرض هو استحداث عملية يمكن لكل بلد أن يستخدمها لإنشاء لجنة وطنية مستدامة لإدارة المواد الكيميائية الصناعية تقوم باتخاذ ومراجعة وتحديث القرارات بشأن الأدوار والمسؤوليات والأولويات فيما يتعلق بوضع إطار وطني لإدارة المواد الكيميائية الصناعية؛

(ب) **الإطار التشريعي والتنظيمي:** الغرض هو استحداث عملية يستخدمها كل بلد لتقييم وتطوير التدابير والسياسات التشريعية والتنظيمية الوطنية بهدف التمكين من اتخاذ قرارات إدارة المخاطر بشأن إدارة المواد الكيميائية الصناعية الخطرة ودعم اتخاذ تلك القرارات. كما أن اعتماد الأطر القانونية الوطنية الملائمة، بما في ذلك التدابير التشريعية والتنظيمية، ينبغي أن يتيح ويدعم تنفيذ إدارة المواد الكيميائية الصناعية في الممارسة العملية؛

(ج) **تحليل الأوضاع الوطنية:** الغرض هو إنشاء عملية يمكن بها لكل بلد أن يجمع البيانات ويعد تقريراً وطنياً يبين حالته في مجال إدارة المواد الكيميائية الصناعية. وسيكون هذا التقرير مكملاً لتحديث أو تطوير موجز وطني عن إدارة المواد الكيميائية بالاستناد إلى المنهجية التي وضعها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. كما أن المعلومات الواردة في التقرير الوطني يمكن أن تسهم في وضع خطة تنفيذ وطنية؛

(د) **خطة التنفيذ:** الغرض هو استحداث عملية يستخدمها كل بلد لتحديد الأولويات وإقامة توافق في الآراء بشأن القضايا المدرجة في خطة التنفيذ الوطنية بغية التوصل إلى إطار سليم لإدارة المواد الكيميائية الصناعية في سياق التنمية الوطنية لكل بلد؛

(هـ) **تجميع الأدوات القائمة واستحداث أدوات جديدة أو مكيفة:** الغرض هو إعداد مجموعة أدوات تشمل مختلف الأدوات التي أنشأتها الوكالات الدولية المتعاونة، وحسب الاقتضاء الوكالات الإقليمية المتعاونة، يمكن للبلدان أن تستخدمها في نهج تطبيقي لتحقيق وتعزيز إدارة المواد الكيميائية الصناعية على المستوى الوطني وفقاً لاحتياجاتها ومواردها.

الاستراتيجيات - ٣

١٩ - سيتم تحقيق الغايات الخمسة المدرجة في الهدف ١ من خلال الاستراتيجيات الخمس المبينة أدناه:

(أ) **اختيار البلدان الرائدة لاكتساب الخبرة:** تتعلق هذه الاستراتيجية باختيار بلدان رائدة لاختبار العمليات التي ستشملها مجموعة الأدوات. ويمكن تحقيق أساس سليم للاختبار باختيار البلدان الرائدة من جميع مناطق الأمم المتحدة على مستويات مختلفة من التنمية والقدرات؛

(ب) قبول مؤسسة مسماة في كل بلد رائد للإشراف على المشروع: تتعلق هذه الاستراتيجية بإنشاء وكالة قيادية في كل بلد للاضطلاع بالترتيبات للدراسة الرائدة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مناقشات مع وزراء ومدراء الوزارات والوكالات ذات الصلة ومشاركتهم، وربطهم من خلال جهود نقاط الاتصال الرسمية للاتفاقية والسلطات الوطنية المسماة في البلد الرائد المعني؛

(ج) التعاقد مع خبراء دوليين لدفع الأنشطة في البلدان الرائدة: تتعلق هذه الاستراتيجية بالاستعانة بخبراء استشاريين لدعم العمل الذي يتعين القيام به في كل بلد رائد. ويمكن تحقيق ذلك باختيار خبراء معترف بهم دولياً في موضوع إدارة المواد الكيميائية الصناعية ولهم خبرة واسعة في العمل في مجال مماثل في المنطقة وفي توفير التدريب في ميدان إدارة المواد الكيميائية الصناعية؛

(د) تحديد الأدوار والمسؤوليات ووضع الأولويات لخطة للتنفيذ من خلال عقد حلقات عمل: تتعلق هذه الاستراتيجية بعقد اجتماعات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في كل بلد رائد للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات التي ينبغي اتباعها والكيفية التي سيتم بها تنفيذ تلك الإجراءات والأنشطة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

١' القيام ببعثة تمهيدية لتحديد النطاق لإجراء محادثات مع موظفين رفيعي المستوى في الوزارات والوكالات ذات الصلة؛

٢' عقد حلقة عمل أولية لأصحاب المصلحة لتحديد الأدوار والمسؤوليات وجمع البيانات وتوفير المعلومات حول العمليات والأدوات اللازمة لتطوير نظام وطني للإدارة السليمة للمواد الكيميائية الصناعية؛

٣' إجراء تقييم شامل للأوضاع الوطنية فيما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية الصناعية؛

٤' إبرام عقد مع خبير مناسب (أو مجموعة مناسبة من الخبراء) لإجراء دراسة قانونية لحالة الأطر التشريعية والتنظيمية في البلد؛

٥' عقد حلقة عمل ثانية للنظر في الأوضاع الوطنية على أساس موجز وطني عن إدارة المواد الكيميائية الصناعية (يتم إعداده)، حسب الاقتضاء، ولوضع خطة وطنية لإدارة المواد الكيميائية الصناعية، بما في ذلك تحديد الأولويات، والعملية التي ستتبع لتنفيذ تلك الخطة؛

(هـ) التعاون مع المؤسسات الدولية، والإقليمية عند الاقتضاء، والبناء على الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها تلك المؤسسات: تتعلق هذه الاستراتيجية بالتعاون والتضامن مع جميع المؤسسات الدولية الأخرى التي تبذل جهوداً لدعم البلدان في بناء القدرات اللازمة لإدارة المواد الكيميائية الصناعية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ما يلي:

١' إشراك ممثلين لهذه المؤسسات في حلقات العمل القطرية التحريبية؛

٢' إشراك هذه المؤسسات في الأعمال التي تقوم بها الأمانة؛

٣' استخدام الأعمال التي تقوم بها هذه المؤسسات، والبناء على تلك الأعمال،
لدعم أنشطة الأمانة؛

٤' العمل مع هذه المؤسسات لتفادي الازدواجية والتداخل ولضمان النظر في
أهداف الاتفاقية والعمل على تحقيقها في أنشطتها.

٤ - العلاقة بين الغايات والاستراتيجيات

٢٠ - يبين الجدول ٢ العلاقة بين الغايات والاستراتيجيات. ولتسهيل التقييم، ستوضع مؤشرات قابلة
للقياس للغايات قبل المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية.

الجدول ٢

العلاقة بين الغايات والاستراتيجيات الخاصة بإعداد مجموعة أدوات لتعزيز القدرات الوطنية على
إدارة المواد الكيميائية الصناعية

مجموعة الأدوات	الأهداف			الاستراتيجيات
	خطة التنفيذ	الموجز الوطني	الإطار القانوني	
نعم	نعم	نعم	نعم	اختيار البلدان الرائدة
نعم	نعم	نعم	نعم	قبول وكالة رائدة لتوجيه المشروع التجريبي
نعم	نعم	نعم	نعم	التعاقد مع خبراء دوليين لدفع الأنشطة
نعم	نعم	نعم	نعم	تحديد الأدوار والمسؤوليات
نعم	نعم	نعم		التعاون مع الشركاء

٥ - الأدوار والمسؤوليات

٢١ - ستنفذ الأهداف والاستراتيجيات المذكورة أعلاه من خلال أنشطة تفصّل في خطط عمل
تضطلع بها الأمانة والبلد الرائد والخبراء الاستشاريون والشركاء الداعمون الرئيسيون. ويرد في الجدول ١
ملخص للمبادرات الجارية من قبل الشركاء ولصلا تلك الأنشطة بالاتفاقية.

٢ - الهدف: زيادة ردود الاستيراد وإخطارات الإجراء التنظيمي النهائي بالاستناد إلى تنفيذ بناء
القدرات وزيادة الوعي بشأن المواد الكيميائية الصناعية

١ - مجال التركيز

٢٢ - تلقى العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بعض الدعم الرامي إلى
تحسين إدارة المواد الكيميائية الصناعية، ولكن لم تحقق النتائج المتوقعة. ومما له أهمية حاسمة أن تضع جميع
البلدان أنشطة وخططاً لزيادة القدرات وإقامة الأطر القانونية اللازمة لتنظيم المواد الكيميائية الصناعية في
سياق التنمية الوطنية. وبالمثل، يجب أن تبدي جميع البلدان الإرادة السياسية اللازمة لحفز استمرار الجهود
المبدولة.

٢٣ - وينصب تركيز هذا الهدف على توفير الحوافز للبلدان للمضي قدماً وعلى استحداث برنامج يمكن أن يوفر الدوافع - وطنياً وإقليمياً وعالمياً - لتحقيق الاستدامة في الوفاء بالتزامات الأطراف بأن ترسل إلى الأمانة ردود الاستيراد وإخطارات الإجراء التنظيمي النهائي. وترد أدناه الغايات القابلة للقياس، بما في ذلك الاستراتيجيات وما يقابلها من أدوار ومسؤوليات، فيما يتعلق بتوجيه وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق هذا الهدف.

الغايات - ٢

٢٤ - ترد أدناه ثلاثة غايات تعزز زيادة الوعي والتحفيز والدوافع من أجل دعم تحقيق الهدف الوارد أعلاه:

(أ) مستوى القدرات والتوجيه القطري: الغرض هو تمكين كل بلد من تقييم حالة تطوره استناداً إلى الأوضاع الوطنية فيما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية الصناعية، بغية تحديد مستوى قدراته الحالي وتمكينه من زيادة تعزيزها وتوجيه تلك الزيادة؛

(ب) الدعم المقدم من المانحين: الغرض هو إبلاغ الجهات المانحة بمجموعات البلدان التي يمكن تقديم الدعم المالي والتقني لها، مع أنشطة محددة وشروط مقررة للحصول على النتائج المرجوة. وستشمل المجموعات بلدان من نفس المناطق وذات مستويات متماثلة من التنمية، من أجل تعزيز تبادل المعلومات والتعاون؛

(ج) زيادة الوعي: سيُجرى في ملتقى عالمي استعراض عالمي للتقدم المحرز، باستخدام مجموعة الأدوات والمجموعات الإقليمية. وسيعزز المنتدى جهود البلدان وسيزيد الوعي بين المسؤولين وعمامة الجمهور بشأن فوائد إدارة المواد الكيميائية الصناعية، مع الاستمرار في تعزيز هذه الإدارة وتحفيز البلدان على تنفيذ خطط الإدارة الوطنية.

الاستراتيجيات - ٣

٢٥ - ستحقق الغايات المتعلقة بالهدف الثاني عن طريق الاستراتيجيات الأربع المبينة أدناه:

(أ) وضع مبادئ توجيهية بشأن بناء إطار وطني للإدارة السليمة للمواد الكيميائية الصناعية يتناسب مع مستوى تنمية البلد: تتعلق هذه الاستراتيجية بالعمل مع الشركاء الدوليين لتحديد واعتماد العمليات والبرامترات التي يمكن للبلدان أن تقيّم بها أوضاعها فيما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية الصناعية. وباستخدام مؤشر التنمية الاقتصادية الذي وضعه البنك الدولي على أساس التحليل القطري، وأيضاً باستخدام التوجيه المستمد من العمليات الوطنية، سيتمكن كل بلد من الحصول على مجموعة الأدوات انطلاقاً من وضع إنمائي معين من أجل البدء في بناء القدرات وإنشاء إطار للإدارة السليمة للمواد الكيميائية الصناعية يتناسب مع مستوى تنميته الحالي؛

(ب) تكوين مجموعات من البلدان: تتعلق هذه الاستراتيجية بتكوين مجموعات من بلدان كل منطقة وفقاً لمستويات تنميتها. وسيتم تشجيع البلدان المندرجة في نفس المجموعات على العمل معاً لزيادة قدراتها ولحكاكة إنجازات البلدان المندرجة في المجموعات الأخرى ذات المستويات المماثلة. والهدف هو توليد الاهتمام والثقة من جانب مجتمع المانحين بغية ضمان دعم مالي مستدام لتنفيذ الخطط الوطنية؛

(ج) *المنتدى العالمي*: تتعلق هذه الاستراتيجية بعقد اجتماع عالمي لمجموعات البلدان كل عامين لاستعراض التقدم المحرز وتقديم توصيات باتخاذ المزيد من الإجراءات. وعلاوة على البلدان، سيحضر الاجتماعات جميع الشركاء في المجتمع الدولي، وستوفر ساحة للجهات المانحة للالتقاء بالبلدان المتلقية واكتساب فهم للقضايا، وتقييم الأنشطة السابقة، والنظر في قصص النجاح، وتحديد الالتزامات أو إنشائها. ومن شأن زيادة الوعي المكتسبة من الاجتماع أن تعزز الالتزام السياسي وأن تحفز الدعم من عامة الجمهور؛

(د) *الترويج عن طريق الإنترنت*: تتعلق الاستراتيجية باستخدام مواقع مختارة على الإنترنت للترويج لإدارة المواد الكيميائية الصناعية بالاستناد إلى رسائل بسيطة وفعالة، وتبسيط الضوء على المواد الكيميائية التي تشملها الاتفاقية وعلى الإجراءات التنظيمية النهائية المنطبقة على تلك المواد. وستقدم طلبات محدودة إلى مواقع الإنترنت الكبرى على الصعيد العالمي للسماح ببحث رسائل قصيرة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة تهدف إلى تعزيز إدارة المواد الكيميائية الصناعية. وسيعد هذا الطلب بالاشتراك مع الشركاء الدوليين والمانحين الرئيسيين بغية تحسين صورة الاستراتيجية ومصداقيتها وقيمتها.

العلاقة بين الغايات والاستراتيجيات

٤ -

٢٦ - يبين الجدول ٣ العلاقة بين الغايات والاستراتيجيات في إطار الهدف ٢. ولتسهيل التقييم، ستوضع مؤشرات قابلة للقياس بشأن الغايات قبل المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجيات.

الجدول ٣

العلاقة بين الغايات والاستراتيجيات الرامية إلى زيادة ردود الاستيراد والإخطارات بالإجراء التنظيمي النهائي بالاستناد إلى تنفيذ بناء القدرات وزيادة الوعي بالمواد الكيميائية الصناعية

الغايات		الاستراتيجيات	
زيادة الوعي	الدعم المقدم من المانحين	الهيكل الطبقي	
نعم	نعم	نعم	وضع مبادئ توجيهية للهيكل الطبقي
نعم	نعم	نعم	تكوين مجموعات من البلدان
نعم	نعم		الاجتماع العالمي
نعم	نعم	نعم	الترويج عن طريق الإنترنت

الأدوار والمسؤوليات

٥ -

٢٧ - ستقوم الأمانة بدور محوري في تنفيذ وتنسيق الاستراتيجيات المذكورة أعلاه. غير أن هناك شركاء آخرين ستكون لهم أهمية حاسمة في نجاح هذه الاستراتيجيات. ويبين الجدول ١ علاقتهم بالمبادرات المتوخاة في إطار الاتفاقية.

رابعاً - المفهوم والتنفيذ والإطار الزمني

ألف - التعاريف

٢٨ - لأغراض هذه الخطة الاستراتيجية، تنطبق التعاريف التالية:

(أ) المرحلة التجريبية: المرحلة الأولية، المستهدفة لاكتساب خبرة في العملية التي ستستخدمها البلدان لوضع الأطر لإدارة المواد الكيميائية الصناعية؛

(ب) مرحلة التنفيذ: المرحلة التي تشرع فيها كل البلدان في عملية وضع الأطر لإدارة المواد الكيميائية الصناعية؛

(ج) مجموعة الأدوات: مزيج الأدوات الذي ستستخدمه البلدان لوضع أطر لإدارة المواد الكيميائية الصناعية. وتشتمل هذه المجموعة على أدوات لإدارة المواد الكيميائية، مثل عمليات تقييم المخاطر وإدارتها، من شأنها أن تتيح التنفيذ المتدرج (الطبقي) (على المستوى الأساسي أو العادي أو المتطور) المكثف حسب موارد البلد واحتياجاته، فضلاً عن معلومات أساسية عن نظم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الصناعية وتوجيهات بشأن كيفية وضع نظام قطري لإدارة المواد الكيميائية الصناعية؛

(د) مستوى القدرات: المستويات المختلفة التي سيتم تصنيف البلدان وفقاً لها على أساس التحليل الراهن لإدارة المواد الكيميائية الصناعية فيها واحتياجاتها وأهدافها لإقامة الإطار الملائم للمواد الكيميائية الصناعية.

باء - المفهوم

٢٩ - تعزيز قدرات الأطراف من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على إقامة أطر لإدارة المواد الكيميائية الصناعية هو عملية تشمل أصحاب مصلحة متعددين ستنفذها الأطراف بدعم من الأمانة وبالتعاون مع الجهات الحكومية الدولية الرئيسية الشريكة. وتشتمل هذه الآلية على المكونات التالية:

(أ) القدرات المؤسسية والقانونية: هناك حاجة إلى موارد كافية من حيث الموارد البشرية والبنية التحتية المتاحة لإرساء أساس متين لوضع وتنفيذ إطار لإدارة المواد الكيميائية الصناعية. وسيتوقف تحديد ما يشكل الموارد الكافية على الحاجة إلى وضع التدابير القانونية والمؤسسية ذات الصلة وإقامة البنية التحتية ووضع السياسات الداعمة الأخرى ذات الصلة على الصعيد الوطني؛

(ب) قدرات تقييم الأخطار والمخاطر: تحتاج الأطراف أيضاً إلى فهم كافٍ للأدوات والمعارف ذات الصلة اللازمة للاضطلاع على المستوى الوطني بتقييمات علمية للأخطار والمخاطر بشأن المواد الكيميائية الصناعية تتسق مع العمليات والإجراءات والمعايير الدولية، وإلى الحصول على تلك الأدوات والمعارف؛

(ج) قدرات إدارة المخاطر: هناك حاجة أيضاً إلى وجود نظام سياسي وقانوني ومؤسسي وعلمي واجتماعي وإنفاذي ملائم من أجل تمكين البلدان من اتخاذ قرارات عن علم بشأن ما إن كانت ستحظر مواد كيميائية صناعية محددة أو تقيدها بشدة.

٣٠ - وسيتم الوفاء بالاحتياجات المحددة في المجالات المذكورة أعلاه من أجل تعزيز القدرات اللازمة لتمكين البلدان المشاركة من إدارة المواد الكيميائية الصناعية على ثلاثة مستويات. وهذه المستويات الثلاثة هي التالية:

(أ) الرد الخاص بالواردات - اتخاذ قرار مؤقت: أن تكون الأطراف قادرة على استعراض المواد الكيميائية الخاضعة لإجراء الموافقة المسبقة عن علم وتقديم رد مؤقت بشأنها. وهذا هو المستوى الأساسي الذي ينبغي أن تسعى جميع الأطراف إلى بلوغه؛

(ب) الرد الخاص بالواردات - اتخاذ قرار نهائي: أن تكون الأطراف قادرة على تقديم رد نهائي خاص بالواردات بشأن المواد الكيميائية الخاضعة لإجراء الموافقة المسبقة عن علم، وتكون المتطلبات التشريعية والمؤسسية قد تم الآن توفيرها؛

(ج) الإجراء التنظيمي النهائي - أن تكون الأطراف قادرة على اتخاذ إجراء تنظيمي نهائي بشأن المواد الكيميائية الخاضعة لإجراء الموافقة المسبقة عن علم، وتكون المتطلبات القانونية والعلمية والبشرية والمؤسسية قد تم الآن توفيرها.

جيم - التنفيذ

٣١ - يشتمل تنفيذ هذه الاستراتيجية على مرحلتين. وستتولى الأمانة قيادة تنفيذ المرحلة التجريبية الأولى بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الصحة العالمية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وفرع المواد الكيميائية التابع لشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. والقصد من ذلك هو أن يتم إعداد واختبار جميع الأدوات اللازمة لإكمال مجموعة الأدوات في البلدان الرائدة بغية اكتساب خبرة في هذه العملية لكي تستخدمها البلدان في وضع الأطر لإدارة المواد الكيميائية الصناعية وفي اختبار التوجيهات والعمليات التي سيتم تضمينها في مجموعة الأدوات. وسيتم بعد ذلك تكييف مجموعة الأدوات على أساس الخبرات التجريبية.

٣٢ - وستشتمل المرحلة الثانية على إتاحة مجموعة الأدوات لجميع الأطراف لكي يتسنى لها بدء العملية المعتمدة ولدعم تعزيز قدرتها على وضع أطر للإدارة السليمة للمواد الكيميائية الصناعية. وسيتم تنفيذ المرحلة بطريقة منهجية ضمن هيكل طبقي استناداً إلى المجموعات التي تم تكوينها من البلدان ذات مراحل التنمية المختلفة. وسيتم تشجيع تبادل المعلومات والتعاون بين البلدان التي في نفس الطبقة ومن نفس المنطقة، بدعم من المؤسسات الدولية والجهات المانحة المتعاونة. وسيبدأ استعراض عالمي للعملية عند إطلاق هذه المرحلة في عام ٢٠١٣، وسيستمر بعد ذلك مرة كل سنتين (أنظر الشكل الثالث).

دال - التقييم

٣٣ - ستجرى تقييمات بانتظام من خلال آليتين رئيسيتين. فأولاً، ستجرى دراسة استقصائية للأطراف لتوفير معلومات اجتماعية عن مستوى تنفيذ الاستراتيجية ومدى فعاليتها وتقديم توصيات عن أفضل السبل للمضي قدماً. وثانياً، ستكلف الأمانة جهة بإجراء تقييم مستقل لتنفيذ الاستراتيجية. وستضع الأمانة مؤشرات للأداء بالتعاون مع المراجع المستقل من أجل دعم هذا التقييم.

٣٤ - وستعرض نتائج هذه التقييمات على مؤتمر الأطراف في كل اجتماع لاحق بعد الاجتماع الخامس.

هـ - التمويل

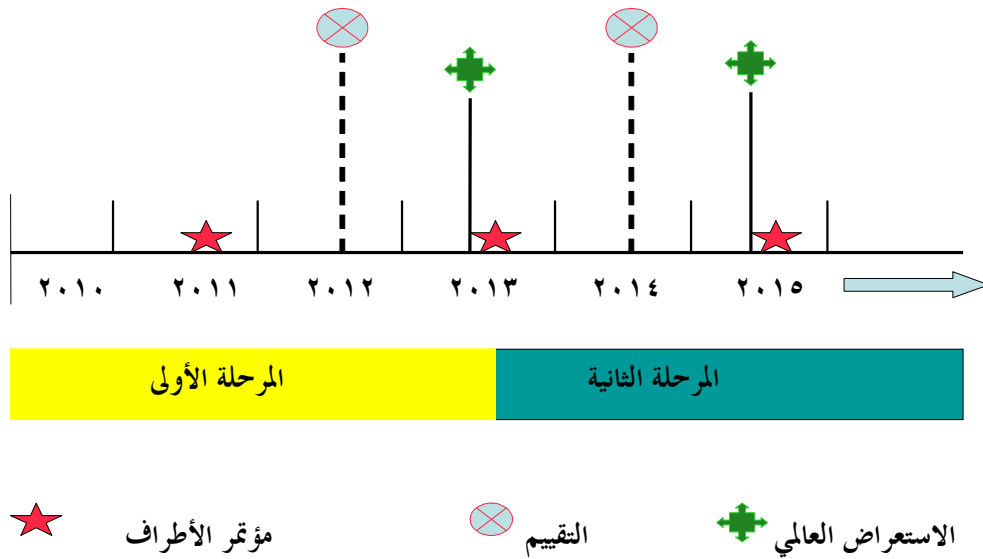
٣٥ - يُقترح توفير التمويل لكل مشروع على حدة من خلال الميزانية الطوعية للاتفاقية والدعم المستقل المقدم من المنظمات المتعاونة. ولن تتناول خطط العمل التي تضعها الأمانة سوى الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة، ولكن سيتم تعزيزها من خلال روابط التعاون والتآزر مع الأنشطة المماثلة وذات الصلة التي تضطلع بها المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

واو - الإطار الزمني

٣٦ - يبين الشكل الثالث الجدول الزمني لتنفيذ الدورة الأولى من المرحلتين كليهما.

الشكل الثالث

الجدول الزمني لتنفيذ استراتيجية إدارة المواد الكيميائية الصناعية



٣٧ - وقد بدأ في عام ٢٠١٠ اضطلاع بلدين بمشروعين تجريبيين أوليين لإعداد الموجزات والدراسات القانونية الوطنية، وسيستمر حتى عام ٢٠١٣. وسيجرى الاستعراض العالمي لاستراتيجية إدارة المواد الكيميائية الصناعية في عام ٢٠١٣، وبعد ذلك مرة كل سنتين في كل اجتماع من اجتماعات مؤتمر الأطراف.